

المسؤولية و الجزاء

السؤال : * هل يجب أن يكون الجزاء قصاص من مجرم أم تربية و إصلاح له؟ * هل إنزال العقاب الصارم على المجرم يقضي على الجريمة في المجتمع؟

المقدمة :

يشعر الإنسان في الكثير من المواقف التي يقوم بها بإحساسات مختلفة من خلالها يقدم على السلوكيات غير مشروطة ، أو يرفض أفعال يكون قد قام بها رغم أنها مبنية على اختياره بتنفيذها بهذا الرضا إلا أنها تحت تأثير عوامل تكون قد اقتحمته للتذكير بهذه المواقف ، رغم أنها وليدة أفكاره وبهذا يكون أمام المسؤولية التي يقتضي تحمل الإنسان لتبعية أفعاله المخالفة للقانون عن طريق الجزاء و العقاب ، وهذا الأخير شكل محور اختلاف بين الفلاسفة و المفكرين و علماء التربية و الاجتماع من حيث أساسه و الغاية منه ، حيث اعتقد البعض بأن الهدف من الجزاء يتوافق مع تقويم سلوك المجرم و إصلاحه عن طريق إعادة التربية و العلاج النفسي ، وحيث اعتقد آخرون أن غاية الجزاء تتمثل في تحقيق العدالة بالقصاص عن طريق عمل المجرم للمعانة بمقابل ما اقترفه من ذنب ، وبهذا يطرح الإشكال حول طبيعة الجزاء. هل أن الجزاء في المسؤولية يجب أن يكون في صورة قصاص و عقاب المجرم أم تربية و إصلاح له؟ و بعبارة أخرى هل القضاء على الجريمة يستلزم إنزال العقاب الصارم على المجرم بإصلاحه و تذهيب سلوكه؟

القضية رقم 01 : يذهب أنصار النظرية العقلية المثالية بالنظر المطلق للعدالة إلى القول بضرورة إنزال العقاب الصارم بصورة قصاص على المجرم، و تعد أمثل وسيلة للقضاء على الجريمة و ردع سلوك المجرم، حيث يكون عبء لغيره مادام الفاعل مكلف و مسؤول أمام إرادته و وعيه، و نجد من أنصار هذا الموقف كانط و المعترلة و أفلاطون و غيرهم من العلماء و المفكرين و الفلاسفة الذين اعتبروا أن للإنسان مسؤولية مطلقة مادام يمتلك الوعي و الإرادة، فبإمكانه أن يفعل أو أن لا يفعل و بهذا يستوجب إنزال العقاب الصارم بالقصاص عليه . ← {أنظر الكتاب المدرسي تشكيل هذه القضية}

نقد : إن النظرية العقلية رغم تشريعها لمبدأ القصاص من أجل القضاء على الجريمة هو مشروع وليس ظلما، تكون قد أسست مسؤولية الفاعل على حريته المطلقة، و جعلت الجزاء غاية روحية في ذاته بينما في الأصل أن حرية الإنسان نسبية لا مطلقة، و تخضع لجملة من الحتميات و الأحوال كما أن نفس الأشخاص لا يتميزون بنفس المستوى الذهني هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فقد اهتم أصحاب هذا الاتجاه بالفعل و نتائجها مهملين بذلك الفاعل و ظروفه، لأن ظروف المجتمع و نشأته التربوية و السلوكية لها جزء خاص من المسؤولية مادام الفاعل يولد صفحة بيضاء لذا فالقصاص منه قد يرتقي إلى درجة الظلم .

القضية رقم 02 : يذهب أنصار النظرية الوضعية التي تمثلها كل من الامبروزو و فيري و فرويد أن الإنسان يخضع لعدة حتميات إذ أن تصرفاته لا تنشأ عن إرادته الخاصة، فيذلك فهو غير مسؤول عنها ولا يجوز عقابه بل ينبغي النظر دائما إلى أسباب العمل الإجرامي، ولهذا يجب مراعاة ظروفه و أحواله الاجتماعية التي أدت إلى ارتكاب هذا الفعل {الجريمة}، حيث يرى لامبروزو أن بعض الناس يحملون استعدادات فطرية وراثية للقيام بالجريمة دون أن يكون لهم اختيار في ذلك، فالسلوك الإجرامي يخضع لعامل الوراثة، و معنى هذا أن سبب المسؤولية هو الاستعداد الطبيعي للإجرام، إذ من شأن هذا الأخير أن يدفع الإنسان إلى ارتكاب سوء و الاقبياد له، فالمجرم يسير سلوكه بمقتضى حتمية فطرية لا يمكنه الانفلات منها، ولقد توصلت مدرسة الايطالي لامبروزو من خلال دراستها للسلوك الإجرامي لدى الإنسان إلى تقسيم المجرمين إلى عدة أصناف مجرمون بالوراثة و مجرمون مجانين و مجرمون بالعادة و مجرمون بالمصادفة، و بهذا تكون العقوبة للمجرم تابعة في شدتها و قسوتها اعتبارا من الوضع العام للمجرم هذا دون إهمال خطورة الجريمة على المجتمع فالاستئصال مثلا للمجرمين بالوراثة و المجرمين المجانين تكون العقوبة عاملا و أداة لإصلاح للمجرم لا انتقاما منه.

أما عن الدوافع الاجتماعية المتمثلة أساسا فيما دعا إليه العالم الإيطالي فيري الذي يرى أن الظروف الاجتماعية هي السبب الوحيد في صنع السلوك الإجرامي، ويقول في هذا الصدد «إن الجريمة ثمرة حتمية ظروف اجتماعية و تربوية خاصة بالفقر الشديد و الثروة المفرطة كليهما يبعث على ارتكاب الجرائم» . ففعل السرقة ينبع عن الفقر الاجتماعي كما أن شراهة الأغنياء تفتح جوفها فتذوب أمامها كل القيم فتفرز تجاوزات لها أبعاد خطيرة ، و على هذا يرى فيري بأن العقاب لا بد أن يكون بتحري الدوافع الباعثة إلى السلوك الإجرامي، و بذلك يضع فيري وسائل العقاب الناجعة و التي تكفل للإنسان إنسانيته، إذ لا بد من إصلاح الأوضاع المحيطة بالمجرم و تهينة الظروف التي تقضي إلى دعم تكرار الجريمة في المجتمع، و هذا لا يأتي إلا من خلال فهم السلوك الإجرامي لدى المجرم، و مما زاد في تدعيم هذه الآراء و ازدادها التحليل النفسي لدى فرويد الذي حذا هو الآخر وفي نفس السياق بضرورة الأخذ بعين الاعتبار حالات المجرم و يحصر فرويد نسب المسؤولية في الدوافع اللاشعورية فهو ينظر إلى الإجرام بأنه وليد العقد النفسية و الاضطرابات السلوكية كالكبت و الإحباط و القهر، فينقلت من صاحبه في شكل انحرافات أو سلوكيات عدائية للمجتمع، و بناء على ذلك لا يعد الإنسان مسؤولا عن أفعال تغيب فيها سلطة الوعي، لهذا ليس من حقا إنزال العقاب الصارم على المجرم بل يجب علينا التخفيف من حدة هذه الأمراض النفسية عن طريق إيداعه المصحات النفسية و علاجه حتى نعيد إدماجه في المجتمع، فكل هذه المواقف تجمع على أن القصاص و العقاب يكون مبدأ التربية و الإصلاح للمجرم و الجريمة حتى لا يصبح المجرم ضحية في المجتمع.

النقد : نحن لا نذكر ما للعوامل الاجتماعية من أثر في تحديد و توجيه السلوك الإنساني عامة و الإجرامي خاصة، غير أن هذا يجعلنا نسلم بذلك تسليما مطلقا لأننا نتجاهل دور الإنسان كإرادته الحرة ككائن عاقل، فالفاعل يبقى رغم كل الدوافع خاضع لإرادة الإنسان بالدرجة الأولى، و فيما يخص الاستعداد الفطري للإجرام فقد أثبت العلم خطأ هذه النظرية كما أن هذا التطور يضرب صفحا هاما عن المسؤولية الأخلاقية، أما المدرسة الاجتماعية التي بلغت في إرجاع السلوك الإجرامي للمجتمع لا يفسر محدودية الإجرام على بعض أفراد المجتمع بل قد يكون الفقر دافعا للانتماء بالمبادئ الأخلاقية السامية، فبعض المجتمعات تعاني الفقر ولكنها تتمثل بأسمى معاني الفضيلة، و أما أسباب إرجاع الجريمة إلى عوامل نفسية أمر لا يؤكد الواقع ذلك أنها قد تكون ملاذا نبرز به المجرمون إجرامهم، و هذا ما يضاعف عدد المجرمين و يهدد المجتمع.

يبدا أن لا يمكننا أن نفضل بين المسؤولية و العقاب وذلك أنهما مفهومان متلازمان.

التركيب : فإذا كان دعاء النزعة العقلية التقليدية قد أصرفوا في الاهتمام بالجريمة دون مراعاة ظروف المجرم، فإن أنصار المدرسة الوضعية قد غالوا في التقليل من قيمة المسؤولية الأخلاقية و دور الإدارة في تحديد السلوك.

إن هذا الجدال يوحي بصعوبة التوفيق بين الاتجاه الفلسفي الذي يقول بالإدارة و العقل و الأسباب الغائبة و الاتجاه العلمي الوضعي الذي يقول بالظروف و الأسباب الفاعلة، و للإلتصاف لا بد من الاعتراف بأن لكل هذه العوامل حضورها في توجيه السلوك، فالمسؤولية ترجع بالدرجة الأولى إلى الإنسان كإرادة حرة ولكن للبيئة و التربية مفعولهما في تحديد السلوك، فلا بد إذ أن يراعى في تطبيق العقاب مقدار ضغط الظروف و الأسباب و مقدار إرادة الإنسان حتى لا يكون العقاب ظلما و انتقاما و لا تكون المسؤولية الميتافيزيقية عمياء كما كانت في الماضي.

الخاتمة :

لهذا يمكننا القول بأنه لا يخلو إنسان على وجه المعمورة من العيوب و المساوئ، كما لا تخلو المجتمعات من مظاهر الانحرافات المختلفة و لقد أدرك العلم اليوم تقدما محسوسا في دراسة الجريمة و أسبابها و أمكن إلى حد كبير التحكم فيها، غير أنه أصبحت تحذو في تطبيقها للجزاء سبيل إصلاح المجرم عن طريق دراسة سلوكه، و من ثم يتأتى لها إلى حد كبير كبح الجريمة و الحد منها، و هذا بتطبيق القصاص على المجرم و مراعاة ظروفه في نفس الوقت و في جميع الحالات أن يكون الجزاء معلق بتطبيق مشروعية القصاص حتى لا يكون المجرم ضحية مذنبه لكل فرد صلاح في المجتمع.